

# مجلة جديد الاقتصاد *Djadid El-iktissad*



ISSN : 1112-7341

الإصلاحات التنظيمية المصرفية في منطقة اليورو بعد أزمة الديون السيادية (2011-2013)  
-دراسة تحليلية-

## The banking regulatory reforms within the euro area after the sovereign debt crisis (2011-2013) – an analytical study-

د. بوزرب خير الدين

د. معيزي نجة

جامعة عنابة

جامعة جيجل

تاريخ قبول النشر: 2018/12/31

تاريخ الاستلام: 2018/02/07

**الملخص:** أبرزت أزمة الديون السيادية الحاجة إلى التخلي عن منطق صنع القرار اللامركزي الجزأ بشكل كبير، وضرورة البحث عن حلول تنظيمية متكاملة على نحو متزايد من أجل زيادة فعالية وكفاءة الإجراءات المتخذة وتخفيض التكاليف التي يتحملها دافعي الضرائب خلال كل أزمة. وقد هدفت هذه الدراسة ضمن إطار وصفي تحليلي إلى إبراز التحولات التنظيمية المصرفية التي شهدتها منطقة اليورو بعد أزمة الديون السيادية والتي تعتبر ضرورية لاستكمال مسيرة الاندماج، وقد برز من خلال هذه الدراسة الجهود الواضحة لإصلاح الإطار التنظيمي والمؤسسي للقطاع المصرفي بعد الأزمة. **الكلمات المفتاحية:** أزمة الديون السيادية، آلية الإشراف الموحدة، آلية الحل الموحدة مخطط تأمين الودائع، دليل القواعد الموحدة.

**Abstract :**The sovereign debt crisis has highlighted the need to abandon decentralized and fragmented decision-making logic and the necessity to seek increasingly integrated regulatory solutions to increase the effectiveness and efficiency of actions taken and reduce costs bear by taxpayers during each crisis. This study aims within an analytical descriptive framework at highlighting the regulatory alters in the Euro-zone following the sovereign debt crisis, which are considered necessary to complete the process of integration in the region. The study showed clear efforts to reform the regulatory and institutional framework of the banking sector after the crisis.

**Key words:** sovereign debt crisis, single supervision mechanism, single resolution mechanism, deposit insurance scheme, single rulebook.

اندلعت الأزمة المالية لأول مرة في صيف 2007 لكنها تعمقت وانتشرت بعد انهيار ليمان برادرز في خريف 2008، وفي أعقاب أزمة ليمان برادرز ظهرت توترات حادة في الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة اليورو، والواقع أن فترة الإضطرابات المالية لم تتحول إلى أزمة مالية علمية فحسب، بل انتشرت في القطاع الحقيقي مع تدهور متزامن في معظم الاقتصاديات الكبرى، وبعد انتعاش قصير (2010-2011)، دخلت منطقة اليورو في عام 2012 في ركود ثان نجم عن التوترات في سوق الديون السيادية وعلى نطاق واسع في النظام المالي ككل، وقد سلطت الأزمة الضوء على الاختلالات الاقتصادية الكلية والمالية في بلدان الاتحاد النقدي التي تم تجاهلها إلى حد كبير خلال فترة الاستقرار، وعندما أصبحت مسألة الديون السيادية موضع شك انتشرت المخاطر السيادية بسرعة إلى المصارف لأنها تحتفظ بقيمة كبيرة من الديون السيادية، وعلى ضوء المشاكل التي دخل فيها القطاع المصرفي في منطقة اليورو، ظهرت جملة من المقترحات الهادفة إلى تعزيز قوة القطاع المصرفي في مواجهة هذه المخاطر.

انطلاقاً مما سبق يمكن التساؤل الرئيسي الموالي: ماهي أبرز الإصلاحات التنظيمية المصرفية التي ميزت منطقة اليورو في ظل أزمة الديون السيادية والآثار السلبية التي خلفتها على القطاع المصرفي؟

وينتق عن هذا التساؤل جملة من التساؤلات الفرعية نوردتها فيما يلي:

- ماهي أسباب أزمة الديون السيادية؟ وما هي تداعياتها؟
- كيف انتقلت أزمة الديون السيادية إلى القطاع المصرفي؟ وما هي مظاهر تأثيرها عليه؟
- ماهي أبرز الإصلاحات التنظيمية في القطاع المصرفي لمنطقة اليورو بعد أزمة الديون السيادية؟

### أولاً: أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية الكبيرة للاستقرار المالي ضمن الاقتصاد العالمي، حيث يشكل الاتحاد الأوروبي بصفة عامة ومنطقة اليورو بصفة خاصة مكانة هامة ضمن النظام المالي العالمي، إذ يشكل النظام المصرفي لمنطقة اليورو جزءاً هاماً من هذا النظام نظراً لضخامته، حيث بلغ حجم أصوله في نهاية 2016 حوالي 31 تريليون دولار مسبوفاً بالقطاع المصرفي الصيني الذي يحوز حوالي 33 تريليون دولار كما أن العدد الأكبر من المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية يقع في منطقة اليورو بعشرة مؤسسات متنوعة بالولايات المتحدة الأمريكية التي بلغ عدد المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية فيها 8 مؤسسات. ومن هذا المنطلق جاءت ضرورة التطرق لموضوع الإصلاح التنظيمي المصرفي بعد أزمة الديون السيادية لأهميته الكبيرة.

### ثانياً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر الأنسب لتحليل تأثير أزمة الديون السيادية على القطاع المصرفي في منطقة اليورو، والإصلاحات التنظيمية المصرفية في هذه المنطقة، وهذا بالاستعانة بالمعطيات الاقتصادية من خلال البيانات التحليلية والإحصاءات المرتبطة بمحل الدراسة.

### ثالثاً: تقسيمات الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى المحاور الرئيسية التالية:

- أزمة الديون السيادية الأوروبية- الأسباب و التداعيات-
- تأثير أزمة الديون السيادية على القطاع المصرفي في منطقة الأورو
- الإصلاحات التنظيمية في القطاع المصرفي في منطقة الأورو بعد أزمة الديون السيادية

## أولاً: أزمة الديون السيادية الأوروبية - الأسباب و التداعيات-

تركت الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2007 أثراً بالغاً في الوضع الأوروبي، لم تظهر نتاجه إلا في وقت لاحق فقد تغاضت الدول الأوروبية عن التصدي الفعلي لمشكلاتها المالية حتى سنة 2010 وظهر ما يعرف بأزمة الديون السيادية الأوروبية التي أفرغت منطقة الأورو وجعلتها تواجه أزمة تعد الأخطر من نوعها، فبالرغم من الخطوات الجريئة التي قامت بها حكومات منطقة الأورو وبخاصة مع الديون اليونانية إلا أن كل ذلك لم ينجح في كبح حالة الاضطراب في سوق المال وتزايد المخاوف بشأن العجز عن الوفاء.

### 1- أسباب حدوث أزمة الديون السيادية الأوروبية

ترجع أسباب حدوث أزمة الديون السيادية الأوروبية إلى مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:

**1-1- اختلالات التجارة لدول منطقة الأورو:** تعود جذور الأزمة إلى تفاقم الاختلالات في التجارة بين دول الشمال ودول الجنوب فخلال مرحلة تداول الأورو ازداد التباعد بين دول منطقة الأورو وتضخمت الفجوة التجارية فلقد أدى الأورو إلى ارتفاع الأسعار و الأجرور في الدول ذات العملات الأضعف سابقاً بينما كان التأثير معكوساً على ألمانيا بسبب قوة المارك الألماني في وقت سبق على الأورو مما زاد في تنافسية البضائع الألمانية في الأسواق الأخرى معززا الفجوة التجارية لدول الأطراف. فبين سنوات 1998 و 2007 شهدت ألمانيا فائضا تجاريا أفضل من بقية أعضاء منطقة الأورو الأكثر تضرراً، وفي الفترة نفسها شهدت دول مثل اليونان البرتغال وإيرلندا وإسبانيا عجزاً كبيراً في ميزان مدفوعاتها، ففي اليونان ارتفع العجز التجاري من 3% إلى 14% في البرتغال وصلت إلى 11.6%، في إسبانيا 9.7%، إيرلندا 5.2% (حوا، 2013، ص 189-190). أي يمكن القول أنه لا يوجد توازن في التجارة البنينة الأوروبية والخلل الذي يوجد في الدول الجنوبية الأوروبية يكمن في

الاندفاع للإلتجاء إلى الإئفءاف ودرجة نموهم لم تكفءل بعد ولم ءصل إلى درجة المنافسة الكافية الءى ءسمء لهم بدءول الأسواق الءارءية وهذا ما يؤءى إلى اسءءلال الءول الشمالية للءول الءنوبية وءعلها أسواق لءصريف منءءاءها.

**1-2- الءءاعفاء السلبية للأزمة المالية العالمية لسنة 2008:** أن السبب الرئسي لأزمة الءيون السيادة الأوربية يعوء إلى الأزمة المالية العالمية لعام 2008 والءى فاءأء الءممع بسرعة انهيار النظام المصرفي الأوربي، وما ءرب عنها من ركوء ءطير في الءورة الإءءصءاءية، ءفء ساهم الارتباط الموءوء على مستوى الإءءاء النقءى وعلى مستوى الءولاءاء المءءءة الأمريكية والءول الأوربية في ءءهور الأوضاع الإءءصءاءية والاءءماعية في هذه الءول.

**1-3- ءالءر الكبفر في معرفة ءءم الءيون الءى ءعافى منها بنوك منءقة الأورو:** ففي 25 مارس 2009 قام بنك ءولءمان ساكس ( Goldman Sachs ) بءءمفم الءسائر المءءمة للبنوك في منءقة الأورو ءفء وصلت إلى 922 ملبار أورو، وهو ما بمءل 10.1% من الناءء المءلى الإءملى في منءقة الأورو، من هذا المبلء المقءر ءم الاعءرف بءوالى ءلء ( 346 ملبار أورو ) لأعراض مءاسبية، وهو ما يعفنى أن البنوك في منءقة الأورو لا ءزال لءبها أكءر من 584 ملبار أورو من ءسائر لم فصرء بها ( Dor, 2009, p 12) .

**1-4- رفء مسءواء الءفن الءكومف:** يعوء سبب ارءفاء مسءواء الءفن للءول الأوروبية إلى الانفاء الءكومف المفرء والءى فرءع لءزم الانفاء الكبيرة الءى قءمء إلى القءاع المالي ءلال الأزمة المالية الءى ءصلء عام 2008، وءبافؤ الإءءصءاءى العالمى الءى ءلاها، فقء ارءفاء الءفن الءكومف من 66.2% سنة 2007 إلى 87.7% سنة 2011 كما شهء اءءلافاء كبيرة بفن الءلءان فقء عرفء بعض الءول ءضءم في مءفونفءها ءفء نءء افرلندا شهءء أعلى زفءاء بنسبة 90% والبفونان عرفء زفءاء بنسبة 50% و بالمءل اسبانيا و البرءغال زفءاء بنسبة 30% وءلال هذه المرحلة نءء ان

أغلبية دول منطقة الأورو لم تعد توافق معايير التقارب من ناحية الدين العام (Nautet et Meensel, 2011,p7).

**1-5- التوسع الكبير في الإستثمار في الأوراق المالية المسندة إلى الرهون العقارية** التي تعرف بالأصول المسمومة: فحسب تقرير بنك التسوية الدولية 20% من البنوك الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية هي فروع لبنوك منطقة الأورو، وتصل نسبة الأصول المسمومة في البنوك الأوروبية حسب تقرير صندوق النقد الدولي نسبة 75% من الأصول المسمومة الموجودة في البنوك الأمريكية (Dor, 2009, pp 13-14).

**1-6- عدم مرونة السياسة النقدية:** بما أن العضوية في منطقة الأورو تفرض سياسة نقدية موحدة، لم يعد باستطاعة الدول الأعضاء أن تعمل بشكل مستقل، حيث أن هذا الوضع يؤدي إلى مخاطر أكبر للتخلف عن السداد من تلك التي تواجهها الاقتصاديات الأخرى التي ليست في منطقة الأورو، كالمملكة المتحدة، والتي هي قادرة على طبع النقود من أجل الدفع للدائنين والتخفيف من مخاطر تخلفها عن السداد.

**1-7- الإضطرابات المالية في منطقة الأورو:** لقد كشفت الإضطرابات المالية في منطقة الأورو أن المصارف الأمريكية لم تكن وحدها متورطة في توسع إئتماني مبني على سياسات تزيد من حجم الإقتراض بأشكاله المختلفة، فالمصارف الأوروبية دخلت أيضا نسقا شبيها وإن كان مختلفا ومتفاوتا من بلد لآخر، كما أنها دخلت اللعبة نفسها التي تسمح للقطاع المالي بأن يتطور بصورة مستقلة عن القطاع الإنتاجي (حوا، 2013، ص 182).

**1-8- الدور السلبي لوكالات التصنيف:** بعد الإعلان عن الوضع المالي للحكومة اليونانية، قامت وكالات التصنيف الثلاث الكبرى (ستاندرد اندبورز، فيتش ووكالة موديز) بخفض تصنيفاتها بشكل ملحوظ لليونان، ثم خفضت مرة أخرى تصنيف اليونان في جويلية 2011 على الرغم من تنفيذ برنامج مساعدات الإتحاد الأوربي مما أدى إلى انتشار حالة الذعر في الأسواق مرة أخرى، وتعرضت وكالات التصنيف إلى

عدة انتقادات والتي لم تتوقع الأزمة، بما في ذلك وجود التفاضل بين واقع الاقتصاد اليوناني واعتمادها المفرط على المديونية، وحرصا منها على عدم تكرار أداؤها الضعيف في أزمة الرهن العقاري من خلال التخفيض العنيف للتصنيف ولم تأخذ في الحسبان بشكل كاف التضامن في منطقة الأورو وساهمت في نهاية المطاف إلى تفاقم الصعوبات التي تواجهها اليونان وهو الأمر الذي رفع تكاليف التمويل بالنسبة لكل المقترضين السياديين، وبدأ المستثمرون الإنسحاب من سوق السندات اليونانية مما رفع مستويات العائد المطلوب عليها، ما جعل صناع السياسات يخشون انتشار الأزمة إلى بلدان أخرى في منطقة الأورو (عبد الرزاق، 2014، ص 174).

## 2- تداعيات أزمة الديون السيادية على دول منطقة الأورو

تعد أزمة الديون السيادية أخطر أزمة واجهها الإتحاد النقدي الأوربي منذ تأسيسه، ذلك أنها هددت باخياره وأثارت مخاوف متصاعدة حول مستقبله الموحد نظرا لعجز الجهود المبذولة من طرف الحكومات و المؤسسات الدولية على احتوائها ولقد كان لها انعكاسات سلبية على دول منطقة الأورو ويمكن تلخيص أهم التداعيات في النقاط التالية:

**2-1- انتشار الذعر و القلق في الأسواق المالية الأوروبية:** لقد تأثرت الأسواق المالية الأوروبية بأزمة الديون السيادية حيث انخفضت مؤشراتها بشكل كبير في الوقت الذي تراجعت فيه العديد من الدول كنتيجة رئيسية لتداول أصول مسمومة عالية المخاطر والتي تم إقنتائها من قبل العديد من المؤسسات في مختلف أنحاء العالم. و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

**الشكل رقم 1:** تقلبات بعض مؤشرات البورصات الأوروبية عند حدوث أزمة الديون السيادية



**Source:** Nathalie REY, **états et systèmes financiers européens: une relation biaisée**, CEPN, université Paris13, Sur le site: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00697323/document>, p 7, (consulté le 25/01/2017) .

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أن الأسواق المالية الأوروبية سجلت انخفاضاً منذ بدايات الأزمة الأمريكية على اعتبار الترابط الحاصل بين الأسواق المالية الأوروبية بأسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لمعدلات الانفتاح المالي الشديد كما تأثرت أيضاً بتداعيات أزمة الديون السيادية نتيجة الخسائر الضخمة التي أصابت الأسواق المالية العالمية خاصة الدول الأكثر تضرراً بها كالليونان، إسبانيا، إيرلندا، إيطاليا والبرتغال، إذ تعتبر أسواق الأسهم في دول منطقة الأورو جزءاً من منظومة السوق المالية العالمية.

**2-2- تراجع معدل النمو:** أثرت أزمة الديون السيادية على معدلات النمو في منطقة الأورو حيث أضعفت فرص النمو في هذه الدول من خلال تأثيرها السلبي على الطلب العالمي. كما يعد التباطؤ السريع للنمو الاقتصادي سبباً ونتيجة لأزمة الديون السيادية الأوروبية ونتيجة للمشاكل المالية لدى مناطق أخرى. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم 1: تطور معدلات النمو في منطقة الأورو خلال الفترة 2009-2014**

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
منطقة الأورو	-4.5	2.1	1.6	-0.9	-0.3	0.9

**Source:** Eurostat 2015

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أنه بعد الانتعاش الذي عاشته منطقة الأورو سنة 2010 بفعل حزم الدعم والسياسات المعتمدة بعد الأزمة المالية العالمية، وتحسن مستويات الطلب، عاد الركود مرة أخرى إلى منطقة الإتحاد النقدي خلال السنوات 2011، 2012، 2013 لتصل إلى معدلات نمو سالبة 1.6 %، -0.9 %، -0.3 % على التوالي وهذا بفعل أزمة الديون السيادية التي أثرت بشكل كبير على مستويات الطلب وزيادة المخاوف من اتساع تأثيرها ليمتد إلى مستقبل العملة الأوروبية الموحدة لنجد إشارات إيجابية سنة 2014 لمؤشر النمو ليرتفع إلى 0.9%.

**2-3- ارتفاع معدلات البطالة:** عرفت معدلات البطالة في منطقة الأورو مستويات مرتفعة بعد اندلاع أزمة الديون السيادية الأوروبية وهذا بسبب موجة تسريح العمال في مختلف المؤسسات والبنوك والتي ترافقت مع العديد من الإجراءات التقشفية والتي من ضمنها تجميد التوظيف. والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم 2: تطور معدلات البطالة في منطقة الأورو خلال الفترة 2009-2014**

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
منطقة الأورو	9.6	10.2	10.2	11.4	12	11.6

**Source:** Eurostat 2015

يتضح من خلال الجدول رقم (02) أن معدلات البطالة في منطقة الأورو قد تزايدت بعد أزمة الديون السيادية بشكل كبير وواضح حيث ارتفع معدل البطالة من

9.6% سنة 2009 إلى 10.2% سنة 2010، ليستمر هذا التزايد ليصل إلى 12% سنة 2013 ليتراجع تراجعاً طفيفاً سنة 2014 إلى 11.6%. وترجع هذه البطالة نتيجة لسياسات التقشف التي إتبعتها معظم دول المنطقة وعلى رأسها خفض الإنفاق وخصخصة المؤسسات الحكومية وهذا ما يعني بالضرورة تسريح العمال وغلق المؤسسات ورفع سن التقاعد ووقف التوظيف الحكومي.

**2-4- إرتفاع مستوى الدين العام:** رغم معايير التقارب التي اعتمدها دول الإتحاد للانضمام إلى الوحدة النقدية والسياسة النقدية الموحدة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي إلا أن ذلك لم يمنع حدوث أزمة الديون التي ظهرت إلى الواجهة مع نهاية 2009 ورغم الإجراءات العلاجية المطبقة إلا أنها لم تنجح في كبح سيرورتها وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم 3: تطور المديونية العامة إلى الناتج الداخلي الخام لبعض دول منطقة**

**الأورو خلال الفترة 2007-2014**

الوحدة: نسبة مئوية

2014	2013	2012	2011	2010	2009	
92.1	91.1	89.3	86	83.8	78.3	منطقة الأورو
106.7	105.1	104.1	102.2	99.6	99.5	بلجيكا
74.9	77.4	79.7	78.4	81	72.5	ألمانيا
107.5	120	120.2	109.3	86.8	61.8	إيرلندا
178.6	177	159.4	172	146.2	126.7	اليونان
99.3	93.7	85.4	69.5	60.1	52.7	إسبانيا
95.6	92.3	89.6	85.2	81.7	79	فرنسا
132.3	128.8	123.2	116.4	115.3	112.5	إيطاليا
108.2	102.5	79.3	65.8	56.3	53.9	قبرص

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات Eurostat 2015

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) بأن أغلبية دول منطقة الأورو خلال الفترة 2009-2014 لم تعد توافق معايير التقارب من ناحية الدين العام المحدد بـ 60% ففي سنة 2009 وصل متوسط الدين العام 78.3%، ثم ارتفعت هذه النسبة تدريجيا وصولا إلى 92.1% سنة 2014، والذي يعكس تأزم الوضع أكثر وهو ما يعكس التزايد الكبير في الديون السيادية لدول منطقة الأورو من جهة والانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، وتعتبر اليونان، إيطاليا، أيرلندا، بلجيكا، قبرص، إسبانيا وفرنسا أكثر دول الإتحاد مديونية حيث تحطت نسبة المديونية في أغلبها 100% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا نظرا للمشاكل الطويلة الأمد بما فيها انخفاض الإنتاجية وضعف القدرة التنافسية وارتفاع مستوى الديون الخاصة التي كانت السبب وراءها شدة ضعف النمو والمساعدات المقدمة للقطاع المالي والإختلالات الخارجية والمالية خلال السنوات الأخيرة.

### ثانيا: تأثير أزمة الديون السيادية على القطاع المصرفي في منطقة اليورو

أوضحت الصعوبات التي تواجهها منطقة اليورو بأنها تعاني من أزمة هيكلية ناجمة عن الترابط الكبير بين الديون السيادية والمصارف، حيث أظهرت أزمة الديون السيادية عن أزميتين رئيسيتين في هذا السياق، لأن المصارف تحتفظ في محافظها بحصة كبيرة من السندات المصدرة من طرف حكوماتها الوطنية، ولأن الدول تتحمل المسؤولية الوحيدة عن انقاذ بنوكها الوطنية، وبالتالي فعندما تواجه الدول صعوبات فإن المصارف تتدخل وبالتالي تنقل الاضطرابات إليها، كما أن مشاكل النظام المصرفي تقوض المالية العامة الوطنية.

### 1- مظاهر هشاشة القطاع المصرفي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية

أبرزت أزمة الديون السيادية وجود ضعفين رئيسيين في النظام المالي لمنطقة اليورو يشملان ما يلي (Fernandes, 2012, p5):

**1-1- الفجوة بين التكامل المالي ونظام الإشراف الوطني:** هناك انقسام بين التكامل المالي القوي داخل منطقة اليورو ونظام الإشراف الذي لا يزال قائما على السلطات الوطنية، حيث ظهرت في بعض البلدان قبل الأزمة وخلاها اختلالات مفرطة في القطاع الخاص لم يتم اكتشافها أو تصحيحها، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى وجود نظم رقابة مصرفية مجزأة في الاتحاد النقدي الأوروبي.

**1-2- الصلة الوثيقة بين الأزمات المصرفية وأزمات الديون السيادية:** أبرزت الأزمة سمة من سمات منطقة اليورو والتي تجعلها ضعيفة بشكل خاص، وهي الصلة الوثيقة بين الأزمات المصرفية وأزمات الديون السيادية، إذ أن البنوك في منطقة اليورو تحمل كميات كبيرة من السندات السيادية الصادرة عن حكوماتها التنفيذية، كما أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الكاملة عن إنقاذ البنوك التي تقع داخلها، ومن ثم فإن الديون السيادية و المشاكل المصرفية تتأثر ببعضها البعض.

ويظهر الجدول الموالي إجمالي حيازة البنوك من السندات السيادية في بعض دول منطقة اليورو كنسبة من إجمالي الأصول المصرفية.

**الجدول رقم 4: نسبة حيازة البنوك في منطقة اليورو للسندات السيادية لسنة**

**2010**

الوحدة: نسبة مئوية

الدول	اسبانيا	ايرلندا	اليونان	فرنسا	ايطاليا	البرتغال	بلجيكا	فنلندا
حيازة السندات	81	65	60	55	50	49	33	2

**Source :** European Bank Authority

يرمز من خلال الجدول رقم (04) الحيازة الكبيرة للمصارف في منطقة اليورو للسندات السيادية، حيث تشكل نسبة هامة من إجمالي الحيازات بالشكل الذي يجعلها

عرضة للمخاطر التي تتعرض لها الجهات السيادية المصدرة لهذه الأوراق المالية، وبالتالي زيادة احتمالية حدوث أزمات مصرفية.

## 2- عوامل تعرض المصارف الأوروبية للمخاطر السيادية

إن الارتباط الموجود بين المخاطر السيادية والمخاطر المصرفية متأصل في أي اقتصاد حول العالم، إلا أن درجة الارتباط تختلف من اقتصاد إلى آخر باختلاف درجة الاعتماد على القطاع المصرفي في التمويل السيادي، وتعتبر المصارف الأوروبية أكثر عرضة للمخاطر السيادية بسبب عدد من العوامل تشمل ما يلي (Gibson & Hill, 2015, p 2):

**2-1- حجم القطاع المصرفي:** تميل النظم المصرفية الوطنية إلى أن تكون كبيرة بشكل خاص في منطقة اليورو حيث بلغ حجم الأصول المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو ما يقارب 360% مقارنة بـ 80% في الولايات المتحدة الأمريكية.

**2-2- الاعتماد الكبير على التمويل المصرفي:** يقوم النظام المالي في منطقة اليورو بشكل أكبر على النظام المصرفي للتمويل أكثر مما هو عليه في و م أ، تمثل المصارف نحو  $\frac{3}{4}$  من إجمالي الوساطة الائتمانية في منطقة اليورو مقارنة بـ  $\frac{1}{4}$  في الولايات المتحدة الأمريكية.

**2-3- حيازة المصارف للسندات السيادية:** عادة ما تحتفظ البنوك المحلية في منطقة اليورو بحصة كبيرة نسبياً من الديون التي تصدرها حكوماتها الوطنية في محافظها، مما يترك ميزانيات المصارف عرضة للشكوك حول الملاءة السيادية، وعلى النقيض من ذلك، عادة ما تحتفظ البنوك الأمريكية بمبالغ صغيرة من الديون السيادية في ميزانيتها العمومية.

### 3- قنوات تأثير أزمة الديون السيادية على القطاع المصرفي

تأثير أزمة الديون السيادية على القطاع المصرفي قد يكون أكثر تعقيدا مقارنة بالأزمة المالية العالمية التي عرقلت فقط الوضع المالي للبنوك، حيث لا تؤثر فقط على الإقراض المصرفي من خلال تأثيرها على صحة البنوك ولكن أيضا من خلال خلق حوافز للبنوك لزيادة حيازة السندات السيادية المحلية المخوفة بالمخاطر، إذ أنه ونظرا للحاجة المحتملة للحكومات للضغط على البنوك المحلية لشراء المزيد من الديون السيادية المحلية هذه العوامل تؤثر على القدرة الإقراضية للمصارف، وهو ما يترك آثارا سلبية حقيقية (Acharya et al, 2015, p1) وتمثل قنوات انتقال أزمة الديون السيادية للقطاع المصرفي في منطقة اليورو فيما يلي:

#### 3-1- القناة الأولى: إن الزيادة الهائلة في مخاطر الديون السيادية تترجم مباشرة إلى

خسائر البنوك بسبب حشود السندات السيادية الكبيرة، كما تبين من خلال اختبارات الضغط التي أجرتها السلطة المصرفية ومارين رأس المال لمواجهة هذه الخسائر، وبالتالي يتعين على المصارف أن تخفف من حجمها وبالتالي قد تخفف الإقراض للقطاع الخاص.

#### 3-2- القناة الثانية: ترى العديد من الدراسات بأن العدوى السيادية بين بلدان

منطقة اليورو تشكل قناة رئيسية لانتقال الأزمات، حيث تؤدي الروابط عبر الحدود عبر القطاع المالي دورا حاسما في نقل المخاطر داخل القطاع المصرفي عبر البلدان، ومن السوق المالية إلى السيادة، إذ أن الاندماج القوي لاقتصاديات منطقة اليورو، والتشابك الكبير بينها يجعل التطورات الحاصلة داخل دولة معينة سريعة الانتقال إلى بنوك تقع خارج حدود هذه الدولة. (Acharya et al, 2015, p 8)

#### 3-3- القناة الثالثة: الصلة بين البنوك والسندات لا تتوقف على الخسائر المحتملة التي

قد تواجهها البنوك في حالة تعثر الجهة السيادية وقد تزداد تكاليف تمويل المصارف حتى في الحالات التي لا تؤدي فيها حيازات الديون السيادية إلى خسائر في ميزانيتها العمومية، وهناك ثلاث قنوات فرعية يمكن أن تؤثر من خلالها الضغوط السيادية على

تكاليف تمويل البنوك (قناة الضمان، قناة التصنيف وقناة الدعم الحكومي): (Roman et al, 2017, p 12)

3-3-1- قناة الضمان: حيث أن السندات الحكومية هي أحد الأوراق المالية الرئيسية المستخدمة للمعاملات المضمونة ومبلغ الأموال التي يمكن أن يقترضها البنك مقابل محفظة الأوراق المالية يعتمد على مخاطر الائتمان والسيولة لتلك الضمانات، وقد تواجه البنوك التي تعتمد على ضمانات سيادية لإجراء معاملات التمويل المضمونة قيود تمويل ملحوظة.

3-3-2- قناة التصنيف: تفسر هذه القناة التغيرات في التكلفة والحصول على التمويل المصرفي الذي ينجم عن قرار وكالات التصنيف بتخفيض تصنيف الدين الصادر عن سيادة، حيث تقوم وكالات التصنيف عادة بتتقيح التصنيفات للشركات بعد مراجعة التصنيف الخاص بسيادتها.

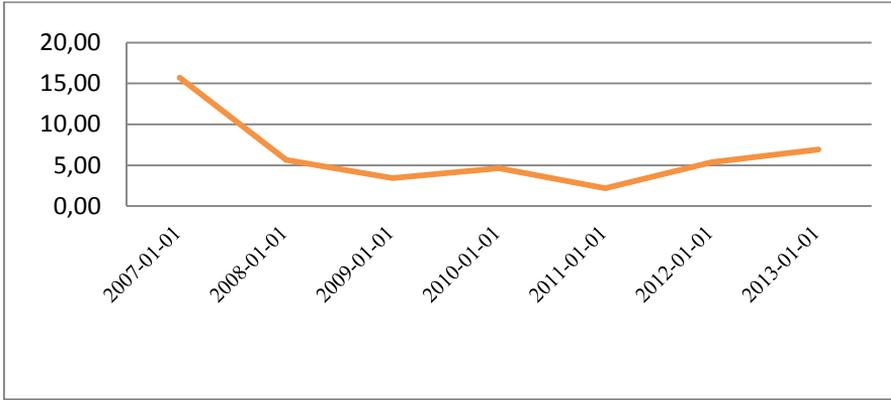
3-3-3- قناة الدعم الحكومي: يسمح الدعم الحكومي الضمني للبنوك بجمع الأموال في أسواق رأس المال بأسعار أقل من المؤسسات المالية التي لا تستفيد من هذا الضمان، وعلاوة على ذلك، قد يترجم الدعم الحكومي الضمني عادة إلى دعم صريح خلال الأزمة المصرفية، ويعتمد الدعم الحكومي للمصارف على ثلاثة عوامل هي استعداد الحكومة لدعم المصارف، قدرتها المالية على توفير هذا الدعم، وحجم المصارف والقطاع المصرفي. وبما أن رغبة الحكومة وهيكل القطاع المصرفي هي عوامل تظل ثابتة على المدى القصير والمتوسط، فإن الصلة بين الدعم الحكومي والتمويل المصرفي على المدى القصير تتأثر في معظمها بالتغيرات في قدرة الحكومة على تقديم الدعم للبنوك.

#### 4- مظاهر تأثير القطاع المصرفي بأزمة الديون السيادية

بعد انفجار أزمة الديون السيادية ظهرت جملة من المؤشرات الدالة على تأثير القطاع المصرفي في منطقة اليورو بهذه الأزمة، وتبرز هذه المؤشرات فيما يلي:

4-1- تراجع مستويات الربحية: عرفت مستويات الربحية في بنوك منطقة اليورو تراجعا كبيرا في ظل الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية، وهو ما يبرزه الشكل الموالي الذي يوضح العائد على الأسهم في بنوك منطقة اليورو خلال الفترة 2007-2013.

الشكل رقم 2: العائد على الأسهم (%) في بنوك منطقة اليورو خلال الفترة 2013-2007



**Source :** world bank

يظهر من خلال الشكل رقم (02) التراجع الواضح في مستوى ربحية المصارف في منطقة اليورو، حيث انخفضت من مستوى 15.7 % سنة 2007، إلى حدود 5.63 % سنة 2008، لتواصل الانخفاض في ظل تداعيات أزمة الديون السيادية إلى 3.41 % سنة 2009، وعلى الرغم من الانتعاش الطفيف في العوائد سنة 2010، إلا أنها عادت لانخفاض مرة أخرى في ظل أزمة الديون السيادية وظلت تتراوح بين 5-7 %.

4-2- تزايد حجم القروض المتعثرة: عرفت بنوك منطقة اليورو تزايداً في حجم القروض المتعثرة في ظل أزمة الديون السيادية، حيث بلغ حجم القروض المتعثرة مستويات قياسية وهو ما يبرزه الجدول الموالي:

الجدول رقم 5: نسبة القروض المتعثرة في بنوك منطقة اليورو خلال الفترة 2013-2009

الوحدة: نسبة مئوية

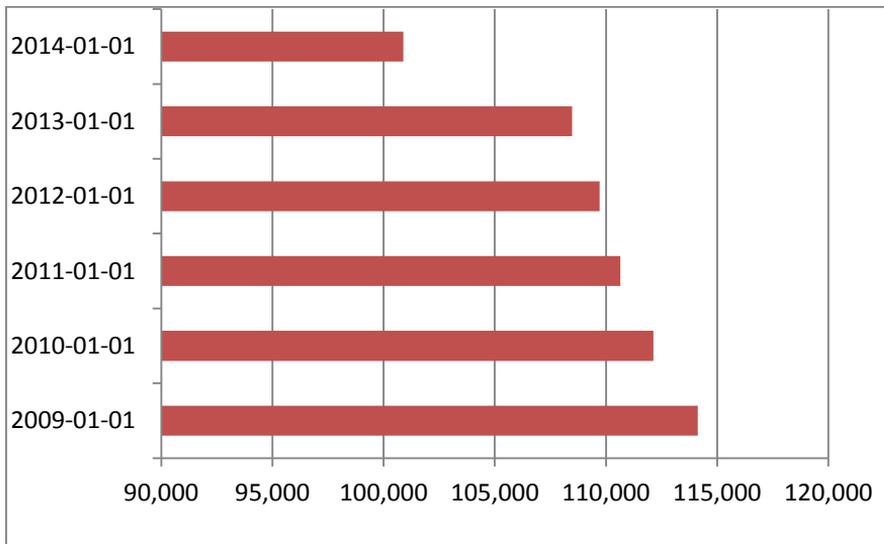
السنة	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة القروض المتعثرة	4.80	5.38	6.01	7.48	7.68

**Source :** World Bank

يبرز من خلال الجدول رقم (05) الارتفاع الواضح في حجم القروض المتعثرة في بنوك منطقة اليورو، حيث ارتفع حجم القروض من 4.80% سنة 2009، إلى أكثر من 7.6% سنة 2013، ويرجع هذا الارتفاع بشكل كبير إلى الركود الاقتصادي الذي عرفته منطقة اليورو والآثار التي تركها على النشاط الاقتصادي.

4-3- تراجع حجم أصول بنوك الودائع: عرف حجم أصول بنوك الودائع في ظل أزمة الديون السيادية تراجعاً واضحاً، حيث تراجعت نسبة الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 114% سنة 2009 إلى 112.1% سنة 2010، لتواصل تراجعها في ظل أزمة الديون السيادية إلى 100% سنة 2014، وهو ما يبرزه الشكل الموالي.

الشكل رقم 3: نسبة الأصول المصرفية لبنوك الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو



Source : World Bank

ثالثا: الإصلاحات التنظيمية في القطاع المصرفي في منطقة الأورو بعد أزمة الديون السيادية

عقب أزمة الديون السيادية نشأ مشروع الإتحاد المصرفي الذي اعتمده صناع القرار في منطقة اليورو والذي تم تحديده بدقة في قمة 13 ديسمبر 2012 والذي كان حجمه وجداوله الزمنية كبيرة جدا ويحتاج إلى إرادة سياسية قوية لتطبيقه إلا أنه يعتبر بمثابة ملحق ضروري للإتحاد النقدي ووفقا لمؤيديه فهو يكسر الحلقة المفرغة بين أزمة الديون السيادية والأزمة المصرفية ومن شأن ذلك أن يساعد على توحيد أسواق الائتمان والودائع في أوروبا كما يهدف إلى توحيد أطر التنظيم والرقابة على البنوك في منطقة الأورو والاتحاد الأوروبي، وهذا لتجنب التباين في درجة صرامة القواعد الحاكمة

لعمل البنوك من بلد لآخر، و يرتكز هذا المشروع على مجموعة من الركائز تتمثل فيما يلي:

## 1- دليل القواعد الموحد Single Rule Book

حفزت الأزمة المالية العالمية 2008 والتي تحولت إلى أزمة ديون سيادية وأزمة مصرفية في منطقة اليورو على وضع مجموعة مشتركة من القواعد المنصوص عليها في تنظيم متطلبات رأس المال (Capital Requirements Regulation) CRR، والتوجيه الرابع المتعلق بمتطلبات رأس المال (Capital Requirements Directives) CRD IV، أو ما يسمى دليل القواعد الموحد والتي يجب على جميع البنوك في الاتحاد الأوروبي الامتثال لها ويتم استخلاص العديد من عناصر CRR من اتفاقية بازل<sup>3</sup> وهي تتوافق مع المعايير الفنية التي وضعتها الهيئة المصرفية الأوروبية (EBA European Banking Authority) لضمان تنظيم ومراقبة احترازية فعالة ومتسقة عبر القطاع المصرفي الأوروبي، وهي تشمل في المقام الأول متطلبات احترازية أقوى لرأس المال والسيولة في المصارف لجعلها أقوى وأكثر تحصنا من الصدمات (Correa & sapriza, 2014, p14-15).

**1-1- متطلبات رأس المال:** تشير أساسا إلى زيادة في كمية ونوعية رأس المال التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد الحد الأدنى من مؤشر الملاءة المالية في القطاع المصرفي الأوروبي وبموجب CRD IV يجب على البنوك أن تحتفظ بحد أدنى من رأس المال المرجح بالمخاطر (ivanov & sobic, 2015, p2071) :

- إجمالي رأس المال لا يقل عن 8% من الأصول المرجحة؛
- رأس المال من المستوى الأول لا يقل عن 6% من الأصول المرجحة؛
- رأس المال الشريحة الأولى للأسهم العادية لا تقل عن 4,5% من الأصول المرجحة؛
- رأس مال الشريحة الأولى إضافي يقدر بـ 1,5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، ورأس المال المستوى الثاني يقدر بـ 2%؛

## الإصلاحات التنظيمية المصرفية في منطقة اليورو بعد أزمة الديون السيادية [2011-2013]

■ يطلب من البنوك أن تحتفظ برأس مال إضافي ذو نوعية جيدة لتلبية متطلبات رأس المال الجديدة، حيث يطلب منها الاحتفاظ برأس مال يتراوح بين 0-2,5% من الأصول المرجحة بالمخاطر من الشريحة 1 للأسهم العادية من أجل تلبية متطلبات الاحتياطي المعاكس للدورية، كما أن المصارف التي تعتبر بنوك ذات أهمية نظامية عالمية أو إقليمية تكون مطالبة بمستويات أعلى من الشريحة 1 للأسهم العادية تتراوح ما بين 1-3,5% ويجوز للدول الأعضاء تطبيق احتياطي أعلى، ولكن فقط إذا كان هناك دليل على تغيرات في شدة المخاطر الاحترازية الكلية أو النظامية في النظام المالي، حيث يمكن فرض احتياطي يتراوح بين 0-5% من أجل تنظيم المخاطر النظامية الهيكلية؛ والجدول الموالي يوضح متطلبات رأس المال للمصارف الأوروبية المبرمجة حسب التوجيه.

### الجدول رقم 6: الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال في مصارف الاتحاد الأوروبي

الوحدة: %

2019	2018	2017	2016	2015	السنة
4,5	4,5	4,5	4,5	4,5	CET1
2,5	1,875	1,25	0,625	-	الهامش الإضافي لرأس المال
2,5	1,875	1,25	0,625	-	الهامش المضاد للدورية
9,5	8,25	7,0	5,75	4,5	إجمالي CET1
1,5	1,5	1,5	1,5	1,5	رأس المال الإضافي الشريحة الأولى
2	2	2	2	2	الشريحة الثانية
13	11,75	10,5	9,25	8	الإجمالي
					المؤسسات ذات الأهمية النظامية المحلية
					أعلى من 2
					المؤسسات ذات الأهمية النظامية
					من 1 إلى 3

Source : BCBS, (2011), European Commission, (2013).

**1-2-** الحد من التعرض للمخاطر النظامية: من أجل معالجة المخاطر النظامية على المستوى الوطني، تعمل الدول الأعضاء على تدابير تنظيمية أكثر صرامة لتشديد متطلبات الأموال الذاتية والتعرضات الكبيرة، ويتعين على أي دولة عضو ترغب في فرض مثل هذه التدابير أن تبلغ البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية ومجلس المخاطر النظامية الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي وتقدم مبررا، و يجوز للمجلس بناء على اقتراح اللجنة أن يرفض هذا الإجراء في ظروف معينة بالأغلبية، ومع ذلك يجوز أن تفرض أي دولة عضو التدابير المؤقتة التالية ولا يجوز رفضها من قبل المجلس كزيادة أوزان المخاطر للقروض العقارية السكنية والتجارية والتعرض للمخاطر داخل القطاع المالي وفي حالة المخاطر النظامية التي تؤثر على جميع الدول الأعضاء فإن المفوضية الأوروبية محولة بفرض متطلبات احترازية أكثر صرامة في بعض المجالات (مستوى الأموال الذاتية، التعرضات الكبيرة والإفصاح) لمدة سنة واحدة (Ojo, 2015,p 43).

**1-3-** تعزيز سيولة المصارف: يحدد الاتحاد الأوروبي نسبة تغطية السيولة LCR بنفس الطريقة التي تتبعها لجنة بازل (CRR , section 459) ، غير أن قائمة الأصول التي تعتبر أصولا سائلة عالية الجودة مقيدة أكثر من مقررات بازل حيث تلعب السندات الحكومية للدول الأعضاء دورا أكثر بروزا نسبيا، وعلى النقيض من ذلك تحظر أصول شركات الاستثمار وتعهدات التأمين (CRR , section 401) ، وعلاوة على ذلك فإن اللائحة الجديدة لا تضع حدا لتعرض المصارف لمدينيين فرديين إذا كان المدين سياديا. بالنسبة للمدينيين الآخرين يتم تطبيق حد كبير للتعرض بنسبة 25% كما يحدد CRR نسبة التمويل الصافي المستقر بشكل فضفاض، ولم يتم اعتماد التعريف الواضح لاتفاق بازل III، ويذكر فقط أنه على المؤسسات أن تكفل الوفاء بالالتزامات الطويلة الأجل على نحو كاف يتنوع أدوات التمويل المستقرة في ظل

الظروف العادية والصعبة (CRR , section404)، ومن المقرر أن تقدم المفوضية عند الاقتضاء اقتراحا تشريعا لتحديد تفاصيل صافي نسبة التمويل المستقر. ويظهر الجدول تواريخ تطبيق نسبة تغطية السيولة في مصارف الاتحاد الأوروبي.

**الجدول رقم 7: الجدول الزمني لتطبيق نسبة تغطية السيولة في دول الاتحاد الأوروبي**

السنة	أكتوبر 2015	جانفي 2016	جانفي 2017	جانفي 2018
درجة التقدم	60%	70%	80%	100%

**Source :** BCBS, (2011), European Commission, (2013).

**1-4- حوكمة الشركات:** يهدف التوجيه الرابع الخاص بمتطلبات رأس المال إلى استحداث تدابير للحيلولة دون المخاطرة المفرطة التي تأخذها المصارف، وتهدف التدابير المقترحة إلى تحديد الهياكل الإدارية بوضوح، تعزيز التنوع والاحتياجات التدريبية المستمرة، بالإضافة إلى ما جاءت به بازل في هذا الجانب تتضمن التوجيه متطلبات تتعلق بعدد المقاعد التي يمكن أن يشغلها الرؤساء، وتستكمل هذه التدابير بأحكام تتعلق بسياسة الأجور، وقد جاء التوجيه بمعايير واضحة للمكافآت الثابتة و المتغيرة وزيادة الشفافية من خلال اشتراط نشر التفاصيل الشخصية للأشخاص الذين يكسبون أكثر من مليون يورو سنويا و تضع اللوائح الجديدة أيضا معايير مشتركة، وعقوبات وتهدف هذه العناصر إلى زيادة مساءلة الإدارة حول عمليات مؤسسات الائتمان من أجل الحد من التعرض المفرط للمخاطر مما يسهم في ظهور أزمة ذات تأثير كبير (CRR , section401)، وتصل العقوبات على الأشخاص الطبيعيين إلى 5 ملايين يورو، وفيما يتعلق بالأشخاص الاعتباريين فقد تم تنسيق الحد الأقصى للعقوبات على المستوى الأوروبي بنسبة 10% من قيمة التداول كما يضم الإصلاح أيضا نظاما للتنبيه عن الأخلاقيات لرصد الإبلاغ عن الانتهاكات المحتملة و الفعلية إلى السلطات المختصة

ويكون ذلك من خلال وضع قواعد واضحة تضمن حماية كافية للمبلغين عن المخالفات (Sbarcoa, 2017, p64).

**1-5- تعزيز نسب الرفع المالي:** بخلاف متطلبات رأس المال القائمة على المخاطر، والتي تستند إلى افتراضات نموذجية، فإن CRR يحدد نسبة الرافعة المالية بنفس طريقة بازل III، ولكنه لا ينص على حد أدنى كمي يجب الوفاء به (Noyer, 2013, p75) حيث يطلب من جميع المؤسسات، اعتباراً من عام 2015، الكشف عن نسبة الرافعة المالية ومكوناتها باستخدام نموذج موحد، وتماشياً مع بازل III لن يحدد المشرفون في البداية متطلبات الحد الأدنى من الرفع المالي، وخلال فترة الملاحظة التي تستمر حتى يناير 2017، تتبع الجهات الرقابية النسبة الجديدة من أجل تحقيق أثرها بشكل أوثق، وقد يؤدي ذلك إلى إحداث تغييرات منهجية تقييم مخاطر الائتمان من أجل حساب نسبة الرفع المالي لا سيما أن بعض التوصيات لا تزال تناقشها لجنة بازل وتحتاج إلى توضيحها من خلال التشاور مع القطاع المصرفي (CRR, section 4165)، وعلاوة على ذلك تنظر المفوضية الأوروبية في إنشاء مستويات مختلفة من نسب الرفع المالي استناداً لنموذج الأعمال، المخاطر وحجم المصارف.

## 2- آلية الإشراف الموحد (SSM) Single Supervisory Mechanism

بدأت آلية الإشراف الموحد تطبق من قبل البنك المركزي الأوروبي في نوفمبر 2014 حيث توفر هذه الآلية الرقابة المشتركة لضمان الانسجام والتمويل المتبادل (Deutsche Bundesbank, 2013, p62)، والهدف من مشرف مصرفي أوروبي واحد هو أن يكون لدى منطقة اليورو مؤسسة مستقلة وقوية تسيطر على البنوك، وتشمل صلاحيات الإشراف جميع بنوك بلدان منطقة الأورو إلا أنها تقتصر على البنوك التي تتجاوز أصولها 30 بليون أورو أو ما لا يقل عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الذي توجد فيه، وحتى الآن تم تعيين 200 بنك من مجموع 6000 بنك للإتحاد الأوروبي ليكونوا جزءاً من المجموعة بما في ذلك البنوك التي لديها حصص خارج

الإتحاد الأوروبي حيث يتولى البنك المركزي الأوروبي دور المشرف الرئيسي لهم (Lehmann & Nyberg, 2015, p11) وترتكز هذه الآلية على النقاط التالية:

- استقلالية المشرف يسمح له بالتأكد من مصداقية جميع البنوك و الحد من خطر الإفلاس؛
- يجب على البنك المركزي الأوروبي تسهيل تنفيذ الخطط من خلال تواجده في الأوقات العادية وأوقات الأزمات؛
- تنفيذ إجراءات الإفلاس و الحد من التأخيرات؛
- مراقبة تنفيذ معايير بازل 3 فيجب على البنوك تحسين مستوى نوعية رأسمالها؛
- يمكن للبنك المركزي الأوروبي الاستفادة من خبرات السلطات الإشرافية الوطنية من خلال الوصول إلى جميع المعلومات الموجودة لدى المشرفين الوطنيين؛
- كما أن تطبيق هذه الآلية تسمح بسهولة إنشاء آلية الحل الموحد ومخطط تأمين الودائع.

### 3- آلية الحل الموحدة (SRM) Single Resolution Mechanism

في جوان 2012 اقترحت المفوضية الأوروبية إنشاء آلية الحل الموحدة لإدارة البنوك والتي تسمح باتخاذ القرار في الوقت المناسب والفعال وتضمن اتخاذه بطريقة منسقة وفعالة بمشاركة الدول الأعضاء والتقليل من الآثار السلبية على الاستقرار المالي وإنقاذ البنوك دون اللجوء إلى أموال دافعي الضرائب، وقد تم الموافقة على هذه الآلية في جوان 2013 حيث تركز على أربع ركائز, AVARO & STERDYNIAK, (2013, p7):

- تحسين أساليب الوقاية من خلال مطالبة البنوك بتطبيق استراتيجيات لمعالجة المشاكل أو حتى التفكيك خلال فترة الأزمات.
- إعطاء السلطات المصرفية الأوروبية القدرة على التدخل لتنفيذ الخطط وتغيير مديري المصارف إذا كان البنك لا يتقيد بالحد الأدنى لكفاية رأس المال.

- إذا فشل المصرف يمكن للسلطات الوطنية السيطرة عليه و اتخاذ قرارات في حقه مثل: نقل الأنشطة، تحويله من بنك سيء إلى بنك مدافع، أو الكفالة.
- صندوق التمويل المشترك يجب أن يصل في غضون 10 سنوات 0.8% من الودائع المغطاة من جميع البنوك التي سيتعين عليها تمويلها.

#### 4- مخطط تأمين الودائع الأوروبية (EDIS) Scheme

إن المفوضية الأوروبية عملت على مراجعة نظم التأمين على الودائع للبلدان الأعضاء بغرض إرساء نظام موحد ما بين البلدان الأوروبية لضمان الودائع. ففي نوفمبر 2015 اقترحت اللجنة إنشاء نظام أوروبي للتأمين على الودائع المصرفية في منطقة الأورو والذي يمثل الركيزة الثالثة للاتحاد المصرفي، ويستند اقتراح هذا النظام إلى مخططات ضمان الودائع الوطنية والذي يضمن حماية جميع الودائع التي تصل قيمتها إلى 100 ألف أورو ومن شأنه أن يوفر درجة أقوى وأكثر اتساقاً لتغطية التأمين في منطقة الأورو فعندما يتعرض أحد هذه المصارف إلى حالة إعسار، فمن الضروري تسديد الإيداعات (European commission, 2015). ويهدف من ذلك إلى طمأنة المودعين في المقام الأول لتعزيز الثقة في القطاعات المالية وتحقيق الاستقرار بها، وذلك من خلال تفادي عمليات الفرز والسحب المفرط للودائع في حالة تعرض أحد البنوك لأزمة ما، وهو الأمر الكفيل في حالة حدوثه على مستوى واسع إلى انهيار حتمي للقطاع المالي لاستحالة توفير البنوك أموال المودعين بشكل متزامن وسريع.

## الخلاصة

أظهرت أزمة الديون السيادية أن القطاع المصرفي الأوروبي بصفة عامة ومنطقة اليورو بصفة خاصة يعاني العديد من أوجه القصور، وأبرزت أن الاستقرار المالي لا يمكن تحقيقه على المستوى الوطني بسبب الحلقة المفرغة التي تنشأ بين البنوك والحكومات، وبالتالي كانت الحاجة إلى كسر هذه الحلقة من خلال إنشاء اتحاد مصرفي يضمن توحيد الأطر الإشرافية والتنظيمية بالشكل الذي يضمن تكاملا أكبر بين دول منطقة اليورو، ويجنب دافعي الضرائب من تحمل نتائج السياسات غير المدروسة للمصارف وخاصة الكبيرة منها، وقد خرجت هذه الدراسة بجملة من النتائج أبرزها ما يلي:

- أظهرت أزمة الديون السيادية عن الحلقة المفرغة التي تنشأ بين البنوك والحكومات والتي تساهم في تعميق حجم الأزمة وتزيد من سرعة انتشارها داخل الاقتصاديات.
- يعتبر التفاوت الكبير في درجة الإشراف الوطني على القطاع المصرفي اختلالا هيكليا داخل منطقة اليورو ساهم بشكل كبير في هشاشة القطاع المصرفي الأوروبي.
- يعتبر مشروع الاتحاد المصرفي اتجاها إيجابيا نحو تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول منطقة اليورو وتعزيزها للوحدة النقدية.
- تضمنت الإصلاحات التنظيمية في منطقة اليورو خلق دليل قواعد موحد، والذي يتم من خلاله تطبيق القواعد التنظيمية الدولية في القطاع المصرفي لمنطقة اليورو بشكل متناسق ومتشابه، وهو ما يعزز ويسهل الإشراف على بنوك المنطقة ويسهل عملية التكامل المالي.
- عكست الركائز التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي اتجاها واضحا نحو مركزية اتخاذ القرار في منطقة اليورو، حيث يعمل البنك المركزي الأوروبي كمشرّف وحيد على القطاع المصرفي بصفة عامة والبنوك الكبيرة بصفة خاصة، مع العمل على نقل مسؤولية تحمل نتائج إفلاس البنوك واضطرابها من دافعي الضرائب إلى البنوك.

وفي الأخير يمكن القول بأن الإصلاحات التنظيمية المصرفية في منطقة اليورو قد برزت في شكل اتحاد مصرفي يقوم على دليل قواعد موحد وجملة من الركائز، وعلى الرغم من أن مشروع الاتحاد المصرفي لا يزال قيد الإنشاء، إلا أن الدعم السياسي الذي يحظى به هذا المشروع يعطي إشارات إيجابية عن نجاحه في تقليل درجات التفاوت بين دول منطقة اليورو.

### قائمة المراجع

1. هدى حوا، الأزمة المالية الأوروبية ومعضلة الأورو: دراسة في إدارة الأزمات المالية، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية العدد 1، الطبعة 4، 2013.
2. فوزي عبد الرزاق، دور عقود CDS في إطار ابتكارات المهندسة المالية في إحداث أزمة الديون السيادية اليونانية، مجلة رماح للبحوث والدراسات الأردن، العدد 13، 2014.
3. Christian Noyer, **CRD VI est Un Atout Pour Les Banques Françaises et Européennes**, Revue D'économie Financière, Vol.4, N°. 112, 2013.
4. Deutsche Bundesbank, **Implementing Basel III in European and National Law**, Monthly Report, June 2013.
5. Eric Dor, **les situation des banques et encore périlleuse**, IESEG School of management, Working paper séries, 2009.
6. European commission, **European Deposit Insurance Scheme**, (2015), available at: [https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/banking-and-finance/banking-union/european-deposit-insurance-scheme\\_en](https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/banking-and-finance/banking-union/european-deposit-insurance-scheme_en) (17/01/2018).
7. Heather D. Gibson, Stephen G. Hill, George S. Tavlas, **How The Euro- Area Sovereign- Debt Crisis Led to A Collapse in Bank Equity Prices**, Working Paper, N° 15/13, University Of Leicester, Department Of Economics, July 2015.
8. kraussi roman, lehnert thorsten, stefanova denitsa, **The European Sovereign Debt Crisis : What Have We Learned ?**, CFS working paper series, N°. 567, CFS, 2017.

9. Lehmann and Lars Nyberg, **Europe's banking union in the global financial system: constructing open and inclusive institutions**, European Bank for reconstruction and development, 2015.
10. Loana Sbarcoa, **Implementation of Basel III in the European Banking Sector**, EKOHOMIKA, Vol.6 N°.171, 2015.
11. M. Nautet, L. Van Meensel, **Impact économique de la dette publique**, revue économique, septembre 2011.
12. Marianne Ojo, **Implementing Basel III Through The Capital Requirements Directive (CRD IV): Leverage Ratios And Capital Adequacy Requirements**, Journal of Business Law And Ethics, June-December, Vol.3, N°. 1-2, 2015.
13. Marijana Ivanov, roman subic, **banking union : a new step towards completing the economic and monetary union**, international scholarly and scientific research and innovation, vol 9, N°. 6, 2015.
14. Maylis Avaro, Henri Sterdyniak, **BANKING UNION: A SOLUTION TO THE EURO ZONE CRISIS?**, Working paper, september 2013.
15. Ricardo Correa, Horacio Sapriza, **Sovereign debt crisis**, international finance discussion papers, N° 1104, board of governors of the Federal Reserve System, May 2014.
16. Section 401 CRR
17. Section 401 CRR
18. Section 404 CRR
19. Section 4165 CRR
20. Section 459 CRR
21. Sofia Fernandes, **Debt Crisis and Banking Crisis : Are We Heading Toward European Guarantees ?**, Policy Brief, European Commission, N° 36, June 2012.
22. Viral V Acharya, Tim Eisert, Christian Eufinger, Christian Hirsch, **Real Effects of the Sovereign Debt Crisis in Europe : Evidence From Syndicated Loans**, Paper Presented at the Bank Performance, Financial Stability and the Real Economy Conference, Naples, Italy, 13 March 2015.